# المحاكمةُ الرجاليةُ
# بين العلمين:
# ابن داود الحلي والعلامة الحلي

**محمد باقر ملكيان**

**قم المقدسة**

zekr.zekr@gmail.com

## الملخص

نقل ابن داود في (رجاله) بعضَ كلمات العلامة الحليّ في كتاب (خلاصة الأقوال)، واعترضَ عليهِ في بعض منقولاته. وحيث إنّهما من أعلام الطائفة وإنّ كتابيهما من مصادرنا الرجالية، فكان لابدَّ من معرفة بهذه الاعتراضات، وعليه كان هذا البحث.

**الكلمات المفتاحية:**

العلامة الحلي، ابن داود، علم الرجال، خلاصة الأقوال.

# Narrators' Trial between the two Scholars: Ibn Dawood Al-Hilli and Al-Allama Al-Hilli

*Mohammad Baqer Malekian*

*Qom*

**zekr.zekr@gmail.com**

*Abstract*

*Ibn Dawood quoted some of the words of al-Allama al-Hilli from the book "Khulasat al-Aqwal" in his work "Rijal," and he raised objec-tions to certain statements. Since both of them are prominent figures within the sect and their books are among our sources of narrators, it was necessary to understand these objections. Thus, this research was conducted.*

*Keywords:*

*Al-Allama Al-Hilli, Ibn Dawood, science of narrators, Khulasat al-Aqwal*

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد وعترته الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

اعترض ابن داود في رجاله على بعض كلمات العلامة الحلي في كتابه (خلاصة الأقوال)، ونحن في هذا المقام بصدد التعريف بهذا الكتاب ورجال ابن داود، وجمع هذه الموارد.

وقبل الورود في صلب البحث لا بد من تقديم مقدّمة عن سيرتهما.

## ابن داود الحلي في سطور[1]

هو تقي الدين أبو محمّد الحسن بن عليّ بن داود المعروف بابن داود.

ولد سنة سبع وأربعين وستّمائة. وحظي بعناية السيد أبي الفضائل أحمد بن موسى بن طاوس الحسني (ت ٦٧٣ هـ)، وتفقّه به، وقرأ على المحقّق الحلّي (ت ٦٧٦ هـ).

وروى عن: سديد الدين يوسف بن المطهر والد العلامة الحلّي، ومفيد الدين محمد ابن جُهيم الأسدي، ونصير الدين محمّد بن محمّد بن الحسن الطوسي، وغيرهم.

روى عنه: أبو الحسن عليّ بن أحمد المطارآبادي الحلّي، ورضي الدين عليّ بن أحمد بن يحيى المزيدي، وتاج الدين محمّد بن القاسم ابن معيّة الحسني.

صنّف تسعة وعشرين كتابًا، ذكرها هو عند ترجمته لنفسه في (الرجال)، منها: تحصيل المنافع في الفقه، التحفة السعدية في الفقه، الخلاف في المذاهب الخمسة، الجوهرة في نظم التبصرة، اللمعة في فقه الصلاة نظمًا، الرائق في الفرائض نظمًا، الدر

الثمين في أُصول الدين نظمًا، إحكام القضية في أحكام القضية في المنطق، وكتاب الرجال.

لم نظفر بتاريخ وفاته، ولكنه فرغ من كتابه الرجال سنة سبع وسبعمائة.

## العلامة الحلي في سطور[٢]

ولد جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأسدي، في شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وستمائة. وأخذ عن والده الفقيه المتكلّم سديد الدين يوسف، وعن خاله شيخ الامامية المحقق الحلّي، ونصير الدين الطوسي.

وقرأ وروى عن جمع من العلماء، منهم: كمال الدين ابن ميثم البحراني، وعليّ بن موسى بن طاوس الحسني، وأخوه أحمد بن موسى، ونجيب الدين يحيى ابن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي ابن عمّ المحقّق، ومفيد الدين محمّد بن علي بن جهيم الأسدي، ونجم الدين جعفر بن نجيب الدين محمد بن جعفر بن نما الحلّي وغيرهم.

وروى عن طائفةٌ، ومنهم هؤلاء: ولده محمّد المعروف بفخر المحققين، وزوج أخته مجد الدين أبو الفوارس محمّد بن عليّ بن الأعرج الحسيني، ومهنا بن سنان بن عبد الوهاب الحسيني المدني، وتاج الدين محمد بن القاسم ابن معيّة الحسني، وركن الدين محمد بن عليّ بن محمد الجرجاني، والحسن بن الحسين السرابَشْنَوي، وغيرهم.

وللعلامة تآليف كثيرة، منها: تذكرة الفقهاء، إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، نهاية الاحكام في معرفة الاحكام، مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، منتهى المطلب في تحقيق المذهب، تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، مبادئ الوصول إلى علم الأُصول، تبصرة المتعلمين في أحكام الدين، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، وغيرها.

توفي في الحلَّة سنة ست وعشرين وسبعمائة، ونقل إلى النجف الأشرف.

## (خلاصة الأقوال) و(رجال) ابن داود: خصائصهما وفروقهما

إنّ كتاب خلاصة الأقوال وإن كان يشبه رجال ابن داود في أنّهما مرتّبين على قسمين، ولعلّ هذا يوهم - في بادئ النظر - أنّ الكتابين من سلك واحد[٣] والاختلاف بينهما جزئي من قبيل الاختلاف في وثاقة رجل أو ضعفه، إلَّا أَنَّ الفَرقَ بينَهما أعمق من ذلك. وقد أشار إليه المحقّق التستريُّ في كلام طويل[٤] وقال ما نصّه: بين خلاصة العلامة وكتاب ابن داود أيضًا فروق:

الفرق الأوّل: إنّ القسم الأوّل من (الخلاصة) مختصّ بمن يعمل بروايته، والثاني بمن لا يعمل، وهذا نصّه: «الأوّل في من أعتمد على روايته أو ترجّح عندي قبول قوله، والثاني في من تركت روايته أو توقفت فيه». وكما يذكر الإمامي الممدوح في الأوّل لعمله بروايته، يذكر فيه فاسد المذهب الذي كان من أصحاب الإجماع أو من مثلهم لعمله بروايته أيضًا، كابن بكير وعليّ بن فضال. وأمّا الموثّقون الذين ليسوا كذلك فيعنونهم في الثاني، لعدم عمله بخبرهم.

فاعتراض الشهيد الثاني وغيره عليه: بأنّه لم عدّ ابن بكير وابن فضّال في الأوّل وهو يعنون الموثّقين في الثاني؟ في غير محلّه.

وأمّا ذكره يحيى أبا بصير الأسدي في الثاني، مع أنّه قال: «يعمل بروايته» فالظاهر أنّه كان متردّدًا فيه، فعنونه ثمّة ثمّ رجّح العمل بخبره.

وبالجملة موضوع قسمه الأوّل «من يعمل بروايته» والثاني «من لم يعمل بروايته». وأمّا من توقّف فيه فإن كان لتوقّفه في طريق مدحه يذكره في الأوّل، كما في إسماعيل بن الخطاب، وفي طريق جرحه يذكره في الثاني كما في إسماعيل بن عمّار. وكذا لو كان مختلفا فيه وتوقّف في ترجيح المدح أو القدح.

وممّا ذكرنا يظهر لك قصور عبارته عن مراده في قوله المتقدّم: «أو توقّفت فيه».

وأمّا الجزء الأوّل من كتاب ابن داود: فلمن ورد فيه أدنى مدح ولو مع ورود ذموم كثيرة أيضا فيه ولو لم يعمل بخبره. ويذكر من ورد فيه أدنى جرح في الثاني ولو كان أوثق الثقات وعمل بخبره، فذكر بريد العجلي مع جلالته في الثاني، فقال: وإنّي لأنفس به أن يذكر بين الضعفاء ولولا التزامي أن أذكر كل من غمز فيه أحد من الأصحاب لما ذكرته هنا. وذكر في الثاني أيضًا هشام بن الحكم وقال: لا مراء في جلالته لكن البرقي نقل فيه غمزًا بمجرّد كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق.

واعتراضهم عليه «بأنّه لم يعنون مثله ممّن ترجح مدحه فيه؟» في غير محلّه.

الفرق الثاني: أنّ العلامة لا يعنون مختلفًا فيه في القسمين، بل إن رجّح المدح يذكره في الأوّل وإن رجّح الذم أو توقّف يذكره في الثاني.

وأمّا عنوانه لكوكب الدم فيهما فلاحتماله تعدّده، حيث إن الكشّي قال: أبو يحيى الموصلي كوكب الدم، وابن الغضائري قال: زكريا أبو يحيى كوكب الدم. وكذلك الحال في أبي طالب الانباري، فعنون في الأوّل عبد الله بن أبي زيد الأنباري، وفي الثاني عبيد اللهّ بن أبي زيد الأنصاري.

وابن داود يذكره فيهما، في الأوّل باعتبار مدحه، وفي الثاني باعتبار جرحه.

الفرق الثالث: أنّ العلامة ما يأخذه من الكشّي أو النجاشيّ أو الفهرست أو رجال الشيخ أو ابن الغضائري، لا يذكر المستند، لكن يعبّر بعين عباراتهم، حتّى في بعض المواضع التي لا مقتضي له، مثل أنّ النجاشي عنون أوّلًا عمرو بن إلياس البجلي ثمّ عنون ابن ابنه عمرو بن إلياس بن عمرو ابن إلياس وقال: «ابن ابن ذاك».

والعلامة لم يذكر الأوّل، لكونه مهملًا خارجًا عن موضوع كتابه، واقتصر على الثاني، لكونه ثقة، وعبّر أيضًا بعد نسبه بعبارة النجاشي «ابن ابن ذاك» مع أنّه في كلامه بلا معنى.

وأمّا ما ينقله عن غيبة الشيخ أو عن ابن عقدة أو العقيقي في ما وجد من كتابيهما فيصرّح بالمستند. كما أنّ الكشّي والنجاشي وابن الغضائري والفهرست ورجال الشيخ لو كانوا مختلفين في رجل، يصرّح بأسمائهم. وحينئذ يستكشف في عنوان قال شيئًا وسكت عن مستند أنّه مذكور في الكتب الخمسة ولو لم نقف عليه في نسخنا.

وأمّا ابن داود فيلتزم بذكر جميع مَنْ أخذ عنه، فلو لم يذكر المستند علم أنّه سقط من نسخته رمزه، إلا في ما كان مشتبهًا عنده، فلا يرمز، فعبد الله البرقي كان مشتبهًا عنده في الكشّي بين «البرقي» و«الرقي» فعنون كليهما بلا رمز. ويحيى بن هاشم في النجاشي كان مشتبهًا عنده بين «ابن قاسم» و«ابن هاشم» فعنون كليهما بلا رمز. وأحكم بن بشار في الكشّي كان عنده مشتبهًا بين «الحكم» و«أحكم» فعنون كليهما بلا رمز. ومثله الخلاصة في أحكم، وفي سكين النخعي مع سليمان النخعي، وسفيان بن مصعب مع سيف بن مصعب، وعبد الرحمن بن عبد ربّه وعبد الرحيم بن عبد ربّه، فعنون كلًا منهم في كلّ منهما بدون تنبيه، وهو خطأ فاحش، إذ إنّه يوجب الإغراء بالجهل وتعدّد الواحد.

الفرق الرابع: إنّ العلامة إنّما همّه بيان المدح أو القدح، دون بيان كونه من أصحابهم أو غيرهم مع الاستقصاء، فترى من عدّه الشيخ في الرجال في أصحاب عدّة منهم وذكر مدحًا أو قدحًا في موضع واحد منهم يقتصر على ذلك الموضع وينقل عبارته فيه، فيعترض عليه المتأخّرون غفلة عن حقيقة الحال.

وأمّا ابن داود فيلتزم بذكر جميع من عدّ فيه.

الفـرق الخامس: أنّ العلامة يقتصر على الممدوحين في الأوّل. وابن داود يذكر فيـه المهملـين أيضًا، فقـال: «الجزء الأوّل مـن الكتاب في ذكـر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب في ما علمته».

والمفهـوم منه: أنّه يعمل بخـبر رواته مهملون لم يذكـروا بمدح ولا قدح، كما يعمل بخبر رواته ممدوحون. وهو الحقّ الحقيق بالاتّباع، وعليه عمل الأصحاب.

فنـرى القدماء كما يعملون بالخبر الذي رواته ممدوحون، يعملون بالخبر الذي رواته غير مجروحين، وإنّما يردّون المطعونين. فاسـتثنى ابـن الوليد وابن بابويه من كتاب (نـوادر الحكمة) لمحمّد بن أحمد بن يحيى، وكان مصنّفه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمّن أخذ ـ ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني، ومحمّد بن عليّ الهمداني، ومحمّد بن هارون، و...

واستثنى المفيد من شرايع عليّ بن إبراهيم حديثًا واحدًا في تحريم لحم البعير.

فهذا يدلّ على أنّ الكتب التي لم يطعنوا في طريقها ولم يسـتثنوا منها شـيئًا، كان معتبرا عندهم ورواتهـا مقبولو الرواية إن لم يكونوا مطعونين من أئمة الرجال ولا قرينة، وإلا فتقبل مع الطعن.

وقال الشـيخ في العـدة: وكذلك القول في ما يرويـه المتّهمون والمضعّفون، إن كان هنـاك مـا يعضد روايتهـم ويدلّ على صحّتهـا وجب العمل بـه، وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحّة وجب التوقّف في أخبارهم، فلأجل ذلك توقّف المشـايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها ولم يرووها واستثنوها في فهارسهم من جملة ما يروونه من التصنيفات.

بـل المفهوم منـه أنّه كما يكون الإجماع على العمـل بالمهمل، يكون الإجماع على العمل بخبر الفاسق بالجوارح إذا كان ثقة في مجرّد الحديث، وبه فسّر عدالة الراوي.

وفرّق بينه وبين الشـاهد، فقال: فأمّا من كان مخطئًا في بعض الأفعال أو فاسقًا

بأفعـال الجوارح وكان ثقة في ما يرويه متحـرّزًا فيها، فإنّ ذلك لا يوجب ردّ خبره وكـون العمل به، لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه، وإنّما الفسـق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شـهادته وليس بمانع مـن قبول خبره، ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم.

نعم يمكن القول بأنّه إذا تعارض خبران، رواة أحدهما مصرّح بتوثيقهم ورواه الآخر مهملون، يرجّح الأوّل عليه.

وذكر الشـيخ في وجوه الترجيح أربعة أشـياء: موافقة دليـل العقل والكتاب والسنّة والإجماع، ثم ما رواه العدل على غيره.

هـذا هو طريقـة القدماء. وقد أحـدث العلامة الطريقة الحادثـة. والظاهر أنّ الأصـل فيها شـيخه في الرجال «أحمـد بن طاوس» إذ إنّه يطعـن في كثير من أخبار الكـشّي بعدم ذكر من في طريقه في الرجـال. ولم نقف على كتبه في الفقه، فلعلّه عبّر بمصطلحات الصحيح والحسن والقوي والضعيف، كالعلامة.

وأمّـا المحقّق وإن كان احتمل بعض أنّه الأصل، إلا أنّ الذي يفهم من معتبره أنّ طريقته قريبة من القدماء.

وبالجملة: فـإنَّ طريقة القدماء أوّلًا الترجيح بالقرينـة من دليل العقل أو النقل من الكتاب والسنّة والإجماع الشامل للشهرة المحقّقة، وفي ما ليس عليه قرينة العمل بالصحيح والحسن والمهمل. وأمّا الموثّق فلا يعملون به إلا إذا لم يعارضه خبر إمامي ولو من المهمل ولم يكن فتواهم بخلافه. والضعيف لا يعملون به أصلًا.

هـذا ولكنّـه ـ أي ابن داود الـذي قلنا: يعنـون في الأوّل المهملـين لأنّه يعمل بخبرهـم كالممدوحين ـ لا يسـتقصيهم، كما يسـتقصي الممدوحين، بـل من كان في ذكره إفادة ما.

كـما أنّـه لا يصرّح بالإهمال في مـن يعنون منهم إلا في مـن توهّم فيه مدح، كما

في آدم بـن المتوكل، فقال: «جش» مهمل. وكما في الحسـين بن أبي الخطاب، فقال: «كش» مهمل.

ثمّ إنّه أغرب الفاضل الداماد، فادّعى أنّ من أهمله النجاشي يكون حسنًا وقال: «فهم ابن داود هذه النكتة فيعنون مهمليه في الأوّل» فانّه غلط في غلط في غلط.

فالنجـاشي أهمل فارس بن حاتـم الذي ضمن الهادي عليه السلام الجنّـة لقاتله، وابن داود يعنـون مهملي النجاشي وغير النجاشي ولا يعتقد مهمل النجاشي حسـنًا ولا يفرق بين مهمله ومهمل غيره، كما رأيت هنا[٥].

## قيمة خلاصة الأقوال ورجال ابن داود

لعلّ الباحث يسـأل ما قيمة الخلاصة ورجال ابن داود مع أنّ مصادرهما ـ مثل رجال النجاشي ورجال الشيخ وفهرسته و... ـ موجودة؟

فأجاب المحقّق التسـتري عن ذلك بقوله: جعل الخلاصة من المدارك مطلقًا كما فعلوا ـ حيث ينقلون عباراته كما ينقلون من الكشّي والنجاشي ورجال الشـيخ وفهرسـته وابن الغضائري ـ فغير حسـن في كل موضع، وإنّما يحسن في ما لم نقف على مسـتنده، كـما في ما ينقل من جزء مـن رجال العقيقي وجـزء من رجال ابن عقـدة وجزء مـن ثقات كتاب ابن الغضائري ومن كتـاب آخر له في المذمومين لم يصـل إلينـا ـ كما يظهر منه في سـليمان النخعي ـ ومن كتابه الواصـل إلينا ممّا ليس موجودًا في نسخنا. وكذا من النجاشي في ما لم يكن في نسخنا، فكان عنده الكاملة مـن النجاشي، وأكمل مـن الموجود من ابـن الغضائري، كما في ليـث البختري، وهشام بن إبراهيم العباسي، ومحمّد بن نصير، ومحمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان، ومحمّد بن أحمد بن قضاعة، ومحمّد بن الوليد الصيرفي، والمغيرة بن سـعيد، ونقيع بن الحارث، وأحمد بن هلال العبرتائي، وأحمد بن القاسم بن طرخان، وجابر بن يزيد الجعفي، والحسـن بن علي بن زكريا، والربيع بن زكريا الورّاق، وسليمان بن

زكريا الديلمي، وعبد الحميد بن أبي الديلم، وعبد الكريم بن عمرو، وعليّ بن أبي حمزة.

وكما ينقل في بعضهم أخبارًا لم نقف على مأخذها ـ كما في إسماعيل بن الفضل الهاشمي ـ وفي ما أخذه من مطاوي الكتب، كمحمّد بن أحمد النطنزي[٦].

وقال في موضع آخر: لم يصل إلينا شيء من تلك الكتب مصحّحة، حتّى رجال الشيخ وفهرسته والنجاشي، وإنّما وصلت هذه الثلاثة مصحّحة إلى ابن طاوس والعلامة وابن داود. بل صرّح الأخير في مواضع بكون الفهرست ورجال الشيخ عنده بخط الشيخ. وأمّا بعدهم فلا، حتّى زمن التفرشي والميرزا، بدليل اختلافهم في النقل عنها ووجود عبارات محرّفة في جميع نسخهم منها. وحينئذ يحرز الأصل والصحيح ممّا فيها بنقل العلامة وابن داود والإيضاح.

فعدم عنوان العلامة لآدم بن المتوكّل وسعيد بن غزوان وعيسى بن راشد، وعدم نقل ابن داود فيهم توثيقًا يدلّ على أنّهم كانوا مهملين في نسخهما من النجاشي، وبه صرّح ابن داود في الأوّل منهم. ونقل التفريشي وجمع آخر فيهم التوثيق من نسخهم لا عبرة به. كما أنّ توثيقهما لمن كان نسخنا خالية عن توثيقه ـ كالحسن بن السري ـ حجّة[٧].

## ما هو المقدّم من الخلاصة ورجال ابن داود في الاختلاف؟

قد اختلف ـ في بعض الموارد ـ الخلاصة ورجال ابن داود، فهنا نسأل أيّهما يكون المقدّم؟

قال المحقّق التستري ـ إجابة عن ذلك ـ: يمكن القول بتقدّم ابن داود في النقل عن كتابي الشيخ حيث كانا عنده بخطّه، ولم يعلم كونهما عند العلامة كذلك، إلا أن يدلّ دليل من الخارج على اشتباهه.

فعنون العلامة عبد الله بن عمر. وقال ابن داود رآه بخطّ الشيخ عبد اللهّ بن

عمرو. لكن الظاهر أنّه رأى في كلام الشيخ واو العطف، فتوهّم، فانّ الشيخ قال: «عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن زرعة، وعمر بن يحيى، وعمر بن هلال، كلّهم مجهولون» بل المفهوم من العلامة أنّ نسخته من رجال الشيخ لم تكن بتلك الصحّة، إذ عنون عنه «عبد الله بن سبأ» بدون اسم أب.

ونقل ابن داود في محمّد بن إدريس الحنظلي عن رجال الشيخ أنّه عامي المذهب، ونسخنا خالية منه، ويعلم خلوّ نسخة العلامة منه ـ كنسخنا ـ بعدم عنوانه للرجل، ويشهد لصحّة نقل ابن داود ـ مع كون نسخته بخطّ الشيخ ـ كون الرجل عاميًا.

وبتقدّم العلامة في النقل عن النجاشي، فانّ الظاهر أنّ نسخة ابن داود منه كانت مشتبهة في بعض المواضع، كما تقدّم من عنوانه ليحيى بن قاسم وابن هاشم. ولم يعنون العلامة عنه غير ابن هاشم، مع أنّه أضبط منه مطلقًا، وهو كثير الخبط. إلا أنّ ذلك في ما لم تقم قرينة على اشتباهه، كما في عنوانه عنه عبد الله بن أحمد بن نهيك وعبد الله بن أحمد بن يعقوب ـ مكبّرًا ـ مع أنّهما عبيد الله ـ مصغّرًا ـ لعنوان النجاشي لهما فيه. واشتبه حيث إنّ النجاشي لم يعقد بينهما بابًا كالفهرست.

وعنون الخلاصة مروان بن عيسى أخذًا عن النجاشي، مع أنّ فيه مروان بن مسلم.

وخلط الخلاصة كثيرًا في إبراهيم بن سليمان بن أبي داحة. وأمّا ابن داود، فاستقام[٨].

## وكيفما كان هذه جملة الموارد التي اعترض ابن داود بها على العلامة[٩]:

### ١. آدم بن الحسين النخاس

قال ابن داود: من أصحابنا من أثبته في كتاب له النجاشي وهو غلط[١٠].

أقول: أثبته العلامة في الخلاصة: النجاشي[١١]. إلا أنّه أثبته في الإيضاح: النخّاس[١٢]. وهو موافق لما في رجال النجاشي[١٣].

### ٢. إبراهيم بن سلام

قال ابن داود: من أصحابنا من ذكر أنّه بن سلامة. والحقّ الأوّل. ومنهم من قال: إنّه من أصحاب الكاظم عليه السلام. والحقّ أنّه من أصحاب الرضا عليه السلام[١٤].

أقول: أثبته العلامة في الخلاصة «إبراهيم بن سلامة نيسابوري»، وقال: «من أصحاب الكاظم عليه السلام»[١٥].

إلا أن ما أفاد ابن داود موافق لما في رجال الشيخ[١٦].

### ٣. إبراهيم بن سليمان بن داحة المزني

قال ابن داود: منهم من يقول: المدني فيحرّفه[١٧].

أثبته العلامة المدني[١٨].

إلا أنّ ما في رجال ابن داود موافق لما في جميع مصادرنا الرجالية[١٩].

### ٤. أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع الصيمري

قال ابن داود: بالصاد المهملة المفتوحة وفتح الميم. ومن أصحابنا من قال: بضمّ الميم والحقّ الأوّل، والصيمرُ بفتح الميم بلدةٌ من أرض مهرجان على خمس مراحل من الدينور، والصيمر أيضًا بالبصرة على فم نهر معقل[٢٠].

قال العلامة في (الإيضاح): «الصَّيْمُري ـ بفتح الصاد المهملة، وإسكان الياء المنقّطة تحتها نقطتين، وضمّ الميم، وكسر الراء»[٢١].

وقال في خلاصة الأقوال: الصيمري ـ بفتح الصاد غير المعجمة، وإسكان الياء المنقّطة تحتها نقطتين بعدها، وبضمّ الميم، وبعدها راء ـ[٢٢].

أقول: لعلّ الصواب ما أفاد ابن داود.

قال السمعاني: الصيمري ـ بفتح الصاد المهملة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الميم، وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى موضعين:

أحدهما: منسوب إلى نهر من أنهار البصرة يقال له: الصيمر، عليه عدّة قرى.

وأمّا الصيمرة فبلدة بين ديار الجبل وخوزستان[٢٣].

وقال الحموي: صيمرة ـ بالفتح ثمّ السكون، وفتح الميم ثمّ راء ـ كلمة أعجمية، وهي في موضعين:

أحدهما بالبصرة على فم نهر معقل وفيها عدّة قرى تسمّى بهذا الاسم.

والصيمرة بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، وهي مدينة بمهرجان قذق[٢٤].

### ٥. أحمد بن الحسين بن عبد الملك أبو جعفر الأودي

قال ابن داود: ومنهم من يقول: الأزدي وليس بشيء[٢٥].

فالعلامة أثبته في الخلاصة الأزدي[٢٦].

إلا أن ما ذكره العلامة موافق لما في رجال النجاشي[٢٧].

هذا ولكن ما ذكره ابن داود موافق لما في فهرست الشيخ[٢٨] ورجاله[٢٩]، وكذا أسانيد الروايات[٣٠].

### ٦. أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن الزراري

قال ابن داود: بعض فضلاء أصحابنا أثبته في تصنيفه أبو غالب الرازي وأن الإمام عليه السلام قال: وأمّا الرازي وهو غلط وإنّما هو الزراري نسبة إلى زرارة بن أعين[٣١].

أثبته العلامة في الخلاصة ـ على ما في النسخة المطبوعة ـ: الزراري. ولكن الظاهر أنّه ورد في بعض نسخه: الرازي، فلذلك قال الشهيد في حاشيته على الخلاصة: صوابه الزراري بالزاي المضمومة، كما ذكره النجاشي وغيره، ونسبته إلى زرارة بن أعيَن، كما ذكره المصنّف في الإيضاح، وما ذكره المصنّف تبع فيه الشيخ في الفهرست. وذكر ابن داود: أنّ في التوقيع الزراري، لا الرازي في الموضعين، ونسب هذا إلى الغلط[٣٢].

### ٧. إدريس بن زياد الكفرتوثي

قال ابن داود: من أصحابنا من صحّفه فتوهّم أنّه بثاءين مثلّثين. والأوّل هو الحقّ، قرية بخراسان[٣٣].

أقول: إنّ العلامة أثبته في الخلاصة (الكفرثوثاني)، والإيضاح: الكَفَرْثُوثي[٣٤].

والظاهر أنّ الصحيح ما ذكره ابن داود.

قال علم الهدى: جعله بالمثلّثتين قبل الواو وبعدها بدون المثناة الفوقانية كما ذهب إليه العلامة في الكتابين تصحيف كما صرّح به ابن داود[٣٥].

قال ابن الأثير: الكفرتوثي بفتح أوّلها وسكون الفاء وضمّ التاء فوقها نقطتان وسكون الواو وفي آخرها ثاء مثلّثة هذه النسبة إلى كفرتوثا وهي قرية بأعلى الشام من فلسطين... قد ذكر السمعاني أنّ كفرتوثا من فلسطين، وليس كذلك، وإنّما هي من الجزيرة بالقرب من ماردين وإن كان في القديم بفلسطين هذه القرية فقد أخلّ بذكر هذه بالجزيرة المشهورة[٣٦].

وقال الحموي: كفرتوثا ـ بضم التاء المثناة من فوقها، وسكون الواو، وثاء مثلّثة ـ قرية كبيرة من أعمال الجزيرة، بينها وبين دارا خمسة فراسخ، وهي بين دارا ورأس عين، ينسب إليها قوم من أهل العلم. وكفرتوثا أيضًا: من قرى فلسطين.

وقال أحمد بن يحيى البلاذري: وكان كفرتوثا حصنًا قديمًا فاتّخذها ولد أبي رمثة منزلًا فمدنوها وحصنوها[٣٧].

### ٨. إسحاق بن بريد بن إسماعيل الطائي

قال ابن داود: من أصحابنا من صحفه فقال: يزيد بالياء المثناة تحت والزاي المعجمة. والحقّ الأوّل[٣٨].

أثبته العلامة: إسحاق بن يزيد ـ بالزاي ـ بن إسماعيل الطائي[٣٩].

أقول: ما ذكره ابن داود وإن ورد في موضعين من رجال الشيخ[٤٠] وكذا أسانيد بعض الروايات[٤١].

إلا أنّ ما ذكره العلامة موافق لما في رجال النجاشي[٤٢] ورجال البرقي[٤٣] وكذا أسانيد بعض الروايات[٤٤].

### ٩. بريه ـ بضمّ الباء وسكون الراء وفتح الياء المثناة تحت ـ العبادي

قال ابن داود: ومن الناس من ظنّه بريه بفتح الراء وسكون الياء[٤٥].

قال العلامة: بُرَيْه ـ بضمّ الباء المنقّطة تحتها نقطة، وفتح الراء، وإسكان الياء[٤٦].

### ١٠. تميم بن حذيم

قال ابن داود: كذا أثبته الشيخ بخطّه. ورأيت بعض أصحابنا قد أثبته حذلم وهو أقرب. قال الجوهري: تميم بن حذلم من التابعين. ورأيت هذا المصنّف قد أثبت هذا الاسم بعينه في خواصّ أمير المؤمنين عليه السلام: تميم بن خزيم بالخاء المعجمة والزاي وهو وهم[٤٧].

قال العلامة: تميم بن حذلم ـ بالحاء غير المعجمة، والذال المعجمة ـ الناجي[٤٨].

ثمّ قال: تميم بن خزيم ـ بضمّ الخاء المعجمة، والزاي، والياء قبل الميم ـ الناجي[٤٩].

أقول: الصواب حذلم، كما نبه عليه ابن داود.

قال ابن حجر: تميم بن حذلم الضبي أبو سلمة الكوفي. من أصحاب ابن مسعود، وأدرك أبا بكر وعمر.

روى عن إبراهيم النخعي وسماك بن سلمة الضبي وابنه أبو الخير بن تميم وغيرهم[٥٠].

### ١١. جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قولويه

قال ابن داود: مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ذكره الشيخ في كتاب الرجال، وبعض أصحابنا قال: سنة تسع وستّين. والأظهر الأوّل[٥١].

قال العلامة: توفّي سنة تسع وستّين وثلاثمائة[٥٢].

وعلّق الشهيد على قول العلامة: ذكر الشيخ في كتاب الرجال: إنّه توفّي سنة ثمان وستّين. واستظهره ابن داود بعد نقله ما ذكره المصنّف عنه[٥٣].

وورد في الخرائج والجرائح أنّ ابن قولويه في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ـ وهي السنة التي ردّ القرامطة فيها الحجر إلى مكانه من البيت ـ مرض في مكة ورأى صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف في نصب الحجر مكانه وبشّره بأنّه لا خوف عليه في هذه العلة ويكون موته بعد ثلاثين سنة. فمات ابن قولويه في سنة سبع وستّين وثلاثمائة[٥٤].

وبناء على ما في الخرائج قال المحدّث النوري: إنَّ ما ورد في الخلاصة من كون موته سنة تسع وستّين وثلاثمائة تصحيف السبع بالتسع، وما في رجال الشيخ لا يقاوم القصّة[٥٥].

إلا أنّه اتّفقت كتب التاريخ أنّ القرامطة ردّوا الحجر الأسود في سنة تسع وثلاثين، بعد أن اغتصبوه في سنة سبع عشرة وثلاثمائة، وكان مكثه عندهم اثنتين وعشرين سنة. قال المسعودي ـ وهو قريب العهد بهذه الواقعة ـ: ولخمس سنين خلت من خلافته[٥٦] أعيد الحجر الأسود إلى موضعه من البيت الحرام في ذي الحجّة سنة ٣٣٩هـ، وكان أخذه في سنة ٣١٧ هـ في خلافة المقتدر[٥٧].

وعليه الصواب ما في الخلاصة، وأمّا ما ورد في الخرائج فتصحيف التسع بالسبع.

### ١٢. الحارث بن غضين

قال ابن داود: بالغين المضمومة والضاد المفتوحة المعجمتين، كذا رأيت بخط الشيخ أبي جعفر، ورأيت في تصنيف بعض الأصحاب بالصاد المهملة[٥٨].

قال العلامة: الحارث بن غُصَين ـ بضمّ الغين المعجمة، وفتح الصاد المهملة ـ[٥٩].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[٦٠]. إلا أن ما ذكره العلامة موافق لما في المصادر الأخرى.

قال ابن حجر: الحارث بن غصين

قلت: وذكره الطوسي في رجال الشيعة وقال: روى عن جعفر الصادق وسمّى جدّه ونسبه فقال: الحارث بن غصين بن هنب الثقفي الكوفي.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه حسين بن عليّ الجعفي[٦١].

### ١٣. حبيب بن مظاهر

قال ابن داود: وقيل مظهر، بفتح الظاء وتشديد الهاء وكسرها، والأوّل بخط الشيخ[٦٢].

وقال العلامة: حبيب بن مظهر الأسدي ـ بضمّ الميم، وفتح الظاء المعجمة، وتشديد الهاء، والراء أخيرًا ـ.

وقيل: مظاهر[٦٣].

أقول: ورد «مظاهر» في مصادرنا الرجالية[٦٤].

### ١٤. الحسن بن عطية الدغشي

قال ابن داود: ذكر بعض أصحابنا أنّه هو الحناط الذي قبله.

وفيه نظر، لأنّ الشيخ ذكرهما في كتاب الرجال مختلفي النسبة، وفصل بينهما، وذكر الأوّل في الفهرست دون الثاني، وهذا يدلّ على تغايرهما[٦٥].

قال العلامة: الحسن بن عَطيَّة الحنّاط المُحاربي الكوفي وهو الحسن بن عطية الدَغْشيّ[٦٦].

هذا ولكن قال حفيد الشهيد: وفي الظنّ أنّ قول الشيخ في كتاب الرجال: الحسن بن عطيّة الحنّاط، ليس المراد به التعدّد، بل المراد أنّ الحسن بن عطيّة المحاربي هو الحسن بن عطيّة الحنّاط كما قاله النجاشي. ولا يبعد أن يكون الشيخ

أخذه من كتب المتقدّمين بصورته، والنجاشي فهم الاتّحاد، والشيخ ظنّ التعدّد أو فهمه أيضًا، إلا أنّ ذكره مرّة أخرى في آخر الباب، لا وجه له، غير أنّ تكرار الاسم كثير في كتابه[٦٧].

### ١٥. الحسين بن مالك القمي

قال ابن داود: دي «جخ» ثقة. واشتبه على بعض أصحابنا فأثبته في باب الحسن وليس كذلك، وإنما هو الحسين بن مالك[٦٨].

قال العلامة: الحسن بن مالك القمي من أصحاب أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام، ثقة[٦٩].

أقول: ما ورد في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ: الحسين بن مالك القمي[٧٠].

### ١٦. حمّاد بن صمحة

قال ابن داود: بالمهملة وتسكين الميم والحاء المهملة، الكوفي، كذا رأيته في خط بعض مشايخنا، وبعض أصحابنا ضبطه بالمعجمتين[٧١].

قال العلامة: حمّاد بن ضمخة ـ بالضاد المعجمة المفتوحة، والخاء المعجمة بعد الميم ـ الكوفي[٧٢].

### ١٧. حمزة الطيار

قال ابن داود: كذا في خط الشيخ وبعض أصحابنا أثبته: حمزة بن الطيار وهو التباس، والظاهر أنّه رأى في كتاب الرجال حمزة بن محمّد الطيار فظنّه صفة أبيه وهو له[٧٣].

قال العلامة: حمزة بن الطيّار[٧٤].

### ١٨. خالد بن ماد القلانسي

قال ابن داود: واشتبه على بعض الأصحاب فقال: خالد بن زياد ثمّ رآه في

نسخة أخرى بغير زاء، فتوهّم الميم باء فقال: ابن باد. وكلاهما غلط وقد ذكره الشيخ في كتابه كما قلناه[٧٥].

قال العلامة: خالد بن زياد ـ وقيل: ابن باد ـ القلانسي[٧٦].

علق الشهيد على ذلك: في الإيضاح: بن مادّ، بالميم أوّلًا والدال المشدّدة آخرًا. وفي كتاب السيّد: ابن زياد، نقلًا عن النجاشي. وكذلك في كتاب الشيخ الطوسي، كما ذكره المصنّف هنا. وابن داود اختار الميم، كما في الإيضاح، ونقل عن الشيخ ما يوافقه، وليس كذلك[٧٧].

### ١٩. خالد بن نجيح الجوان

قال ابن داود: بالجيم والنون بيّاع الجون. ورأيت في تصنيف بعض الأصحاب خالد الحوار وهو غلط[٧٨].

قال العلامة: خالد الحوار[٧٩].

علّق الشهيد على ذلك: في كتاب ابن داود: خالد بن نجيح الجوّان، بالجيم والنون، بيّاع الجَون. وكذا في الإيضاح للمصنّف، والظاهر أنّ ما وقع هنا سهو. وفي كتاب الشيخ: الجواز، ضبطه بالزاي المعجمة، ولعلّ أصله النون فوقع الوهم. ويمكن فيه الراء أيضًا[٨٠].

### ٢٠. داود بن أبي يزيد

قال ابن داود: اسمه زنكان، بالزاي والنون المفتوحتين. واشتبه اسم أبي زيد على بعض أصحابنا فأثبته زنكار بالراء، وهو غلط[٨١].

قال العلامة: داود بن أبي زيد اسمه زنكار ـ بالزاي أوّلًا، والنون بعده، والكاف بعد النون، والراء بعد الألف ـ[٨٢].

أقول قد ورد في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ هكذا: داود بن أبي زيد، اسمه زنكان[٨٣].

### ٢١. رشد

قال ابن داود: بفتح الراء والشين المعجمة. ومن أصحابنا من أثبته بياء بعد شين. ورأيته بخطّ الشيخ في عدّة مواضع بغير ياء، والأقرب الأوّل[٨٤].

قال العلامة: رَشيد ـ بفتح الراء ـ بن زيد الجعفي[٨٥].

أقول: إنّ الموجود في النسخة المطبوعة من فهرست الشيخ وكذا رجاله: رشد[٨٦]. إلا أنّه ورد في رجال النجاشي: رشيد[٨٧].

### ٢٢. زر بن حبيش

قال ابن داود: بالحاء المهملة المضمومة والباء المفردة المفتوحة والياء المثناة تحت والشين المعجمة. ومن أصحابنا من صحّفه فقال: بالسين المهملة وهو غلط[٨٨].

قال العلامة: زر بن حُبَيس ـ بضمّ الحاء المهملة، وفتح الباء المنقّطة تحتها نقطة، وبعد الياء المنقّطة تحتها نقطتين، وسين مهملة ـ[٨٩].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما ورد في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[٩٠].

وهكذا ورد في مصادر العامة الرجالية[٩١].

### ٢٣. زريق بن مزروق

قال بعض ابن داود: وبعض أصحابنا التبس عليه حاله فتوهّم أنّه رزيق بتقديم المهملة وأثبته في باب الراء وهو وهم. وقد ذكره الشيخ أبو جعفر في الفهرست في باب الزاي[٩٢].

قال العلامة: رزيق بن مرزوق[٩٣].

أقول: إنّ الشيخ وإن ذكره في الفهرست في باب الزاي[٩٤]، إلا أنّ النجاشي ذكره بعنوان رزيق[٩٥]. والظاهر أنّ العلامة تبع النجاشي في المقام.

ثمّ الاختلاف في كونه زريقًا أو رزيقًا لعلّ من جهة الخط الكوفي الذي لا يكتب فيه نقاط الكلمات.

### ٢٤. زميلة

قال ابن داود: والتبس على بعض أصحابنا فأثبته بالراء المهملة وهو وهم، وقد ذكره الشيخ في باب الزاي من كتاب الرجال[٩٦].

ذكره العلامة بعنوان: رميلة[٩٧].

وعلّق الشهيد على ذلك ـ بعد نقل كلام ابن داود ـ: وقد ذكره الشيخ أيضًا في كتاب اختيار رجال الكشي في باب الراء المهملة، كما فعله المصنّف. ونقل عنه السيّد جمال الدين بن طاوس بعد أن كتبه في باب الزاي، ثمّ ضرب عليه ونقله إلى باب الراء[٩٨].

### ٢٥. زياد بن المنذر الهمداني الكوفي الحوفي

قال ابن داود: بالحاء المهملة والفاء. ومن أصحابنا من أثبته الخارقي بالخاء المعجمة والراء والقاف. ومنهم من قال: الحرقي بالحاء المهملة والراء والقاف. والأوّل المعتمد وهو خيرة الشيخ أبي جعفر[٩٩].

قال العلامة: الخارقي ـ بالخاء المعجمة وبعدها الف، وراء مهملة، وقاف ـ وقيل: الحرقي ـ بالحاء المضمومة المهملة، والراء، والقاف ـ[١٠٠].

أقول: إنّ الذي ورد في رجال النجاشي: الخارفي[١٠١]. وكذا في رجال ابن الغضائري[١٠٢]. وفي رجال الشيخ: الخارفي الحوفي[١٠٣]. وفي موضع آخر منه: الحوفي[١٠٤].

ثمّ الشهيد علّق على ذلك بقوله: قال السيّد: لا أعرف في همدان بطنًا اسمها «خارق» بالخاء المعجمة والقاف والراء المهملة معها، وإنّما القبيلة المعروفة من بطونها بالخاء لمعجمة مع الفاء والراء المهملة. واختار ابن داود قولًا ثالثًا، وهو أنّه الحوفي بالحاء المهملة والفاء وحكى القولين المذكورين هنا[١٠٥].

### ٢٦. سعد الحداد

قال ابن داود: كذا ذكره الشيخ أبو جعفر، ورأيت بعض أصحابنا قد أثبته في باب سعيد[١٠٦].

قال العلامة: سعيد بن حمّاد[١٠٧].

أقول: ما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ موافق لما ذكره ابن داود[١٠٨].

### ٢٧. سعد بن سعد الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري القمي

قال ابن داود: من أصحابنا من أثبته سعد بن سعد بن الأحوص والأحوص أبوه لا جدّه[١٠٩].

قال العلامة: سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري القمي[١١٠].

وقد علّق الشهيد على ذلك: سعد هو الأحوص لا ابنه، وقد تقدّم في باب إسماعيل: إسماعيل بن سعد الأحوص، وهو أخو سعد هذا، وابن داود جعله سعد الأحوص كما ذكرنا، ونسب زيادة «ابن» إلى المصنّف[١١١].

هذا ولكن الظاهر أنّ العلامة تبع النجاشي في المقام، إذ ذكره بعنوان: سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد بن مالك الأشعري القميّ[١١٢].

### ٢٨. سعيد بن بيان

قال ابن داود: أبو حنيفة سائق الحاج. والتبس على بعض أصحابنا فأثبته أبو حفيفة وهو غلط[١١٣].

قال العلامة في الخلاصة: سعيد بن بيان أبو حفيفة[١١٤].

أقول: هذا عجيب من العلامة فإنه قال في الإيضاح: أبو حنيفة[١١٥].

كما أنّ الذي ورد في المصادر الرجالية[١١٦] وكذا بعض أسانيد الروايات[١١٧] هو أبو حنيفة. وأمّا أبو حفيفة فلم نجده في أيّ موضع آخر.

### ٢٩. شتير

قال ابن داود: بضمّ الشين وفتح التاء المثناة فوق والياء المثناة تحت ساكنة. وبعض المصنفين أثبت ستير، بالسين المهملة، وهو وهم. وقد أثبته الشيخ أبو جعفر في باب الشين المعجمة، وأمره ظاهر[١١٨].

ذكره العلامة بعنوان: ستير[١١٩]. إلا أنّ الظاهر أنّ الصواب: شتير. قال ابن سعد: شتير بن شكل بن حميد العبسي روى عن عليّ عليه السلام[١٢٠].

### ٣٠. صالح بن موسى الجواربي

قال ابن داود: بالجيم المفتوحة والراء والباء المفردة. ومن أصحابنا من توهمه الخواربي وهو تصحيف[١٢١].

ذكره العلامة بعنوان الخواري[١٢٢].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما ورد في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٢٣].

### ٣١. عاصم بن الحسين

قال ابن داود: وفي تصنيف بعض الأصحاب: ابن الحسن، وخطّ الشيخ كما ذكرت[١٢٤].

ذكره العلامة بعنوان: عاصم بن الحسن[١٢٥].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما ورد في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٢٦].

### ٣٢. عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج الأنصاري

قال ابن داود: ومن أصحابنا من ذكره في كتابه: عائذ بن رفاعة بن رافع بن خديجة وهو اشتباه وقد حققه الشيخ أبو جعفر بخطه كما ذكرته[١٢٧].

ذكره العلامة بعنوان: عابد بن رفاعة بن رافع بن جذيمة الأنصاري[١٢٨].

أقول: الصواب عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج الأنصاري الحارثي، كما ورد ذلك في كثير من المصادر الرجالية[١٢٩].

### ٣٣. عبد الله بن أبي زيد الأنباري

قال ابن داود: رأيت بعض المصنّفين قد أثبته الأنصاري وإنّما هو الأنباري ورأيته بخطّ الشيخ أبي جعفر في كتاب الرجال له كذلك[١٣٠].

ذكره العلامة بعنوان: عبد الله بن أبي زيد الأنصاري[١٣١].

وقد علّق الشهيد على ذلك بقوله: قال ابن داود: عبد الله بن أبي زيد الأنباري، ونقله عن الشيخ ونقل ما هنا عن المصنّف قولا[١٣٢].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٣٣].

### ٣٤. عبد الله بن طاهر النقار

قال ابن داود: ومنهم من أثبته الثقاب وهو غلط بل هو النقار[١٣٤].

ذكره العلامة بعنوان: عبد الله بن طاهر النقاب[١٣٥].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٣٦].

### ٣٥. عبد الله بن عمرو

قال ابن داود: كذا رأيته بخطّ الشيخ أبي جعفر في كتاب الرجال. وبعض أصحابنا قال: عبد الله بن عمر، بضمّ العين[١٣٧].

ذكره العلامة بعنوان: عبد الله بن عمر[١٣٨].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٣٩].

٣٦. عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك السمرقندي الملقب بدحمان

قال ابن داود: وأثبته بعض أصحابنا السمري الملقب بدحان بغير ميم[١٤٠].

ذكره العلامة بعنوان: عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك السمري الملقّب دحان[١٤١].

ولكـن هذا منه عجيب حيث قـال في الإيضاح: عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك السمري الملقّب دحمان[١٤٢].

### ٣٧. عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله العرزمي الفزاري

قـال ابـن داود: كذا وجدتـه بخطِّ الشـيخ أبي جعفر في كتابيه كتـاب الرجال والفهرست. ومن أصحابنا أثبته الرزمي. وفيه نظر[١٤٣].

إنّ العلامة ذكره في الخلاصة بعنوان: الرزمي[١٤٤]، وكذا في الإيضاح[١٤٥].

وهو موافق لما في رجال النجاشي[١٤٦].

ولكن الصواب ما ذكره ابن داود كما يشـهد بذلك ما ذكره السـمعاني إذ قال: العَرْزَمي نسبة إلى عرزم، وظنّي أنّه بطن من فزارة، وجبانة عرزم بالكوفة[١٤٧].

كما أنّه ورد في المصادر الرجالية ـ غير رجال النجاشي ـ بعنوان: العرزمي[١٤٨].

وقـد ورد في الأسـانيد بلفـظ عبـد الرحمـن العرزمـي أو عبـد الرحمن بن العرزمـي[١٤٩].

### ٣٨. عبد العزيز بن يحيى بن أحمد بن عيسى الجلودي الأزدي البصري

قال ابن داود: هو منسـوب إلى جلود بالجيم المفتوحة واللام المضمومة والواو السـاكنة والدال المهملـة، ومن أصحابنا مـن وهم في ذلك فقال: باللام السـاكنة والواو المفتوحة والحقّ الأوّل[١٥٠].

قال العلامة في الخلاصة: بالجيم المفتوحة، واللام الساكنة، والدال المهملة بعد الواو المفتوحة[١٥١].

ولكنـه قال في الإيضـاح: بفتح الجيم، وضمّ اللام، وإسـكان الـواو، والدال المهملة[١٥٢].

قال الذهبي: الجُلُودي: أبو أحمد راوي مسلم، بالضم.

إلا أنّه قال الدمشقي: خلافًا لأبي الحسن بن الأثير، فقال: المعروف أن أبا أحمد الجلودي بفتح الجيم لا بضمّها؛ انتهى. وقال أبو الخطاب ابن دحية في كتابه الحسام

الهنـدي: وقد اختلف الاغفال في ضبط الجلودي، فقالوا: هو بفتح الجيم التفاتًا إلى مـا ذكره يعقوب في الإصـلاح، ونقله ابن قتيبـة في الأدب، وليس هذا من ذاك في شيء؛ لأنّ الذي ذكر يعقوب هو رجل مخصوص منسوب إلى جلود: قرية من قرى إفريقية، بينه وبين هذا أعوام عديدة، وهذا متأخِّر إسلامي، كان يحكم في الدار التي تباع فيها الجلود للسلطان[١٥٣].

### ٣٩. عبيد الله بن الوليد الوصّافي

قال ابـن داود: بالصاد المهملة. ومـن أصحابنا من التبس عليـه فقال بالضاد المعجمة[١٥٤].

ذكره العلامة في الخلاصة: الوضافي[١٥٥].

ولكـن الـذي ورد في بعض المصـادر الرجاليـة: الوصافي[١٥٦]. كـما ورد بهذا العنوان في الأسانيد أيضًا[١٥٧].

### ٤٠. عليّ بن يحيى بن الحسن

قال ابن داود: ومنهم من أثبته: عليّ بن يحيى بن الحسين والحقّ الأوّل[١٥٨].

ذكره العلامة في الخلاصة بعنوان: عليّ بن يحيى بن الحسين[١٥٩].

وعلّق الشـهيد علـى ذلك بقوله: هكذا وجدته بخطّ السـيّد جمـال الدين بن طاوس في كتاب الرجال للشـيخ، أعني الحسـين بالياء. وقال ابن داود: إنّه الحسن بغـير ياء، ونقل عـن المصنّف أنّه الحسـين، وجَعَل الحقّ الأوّل. ورأيت في نسـخة معتبرة لكتاب الشيخ أنّه الحسن أيضًا، كما ذكره ابن داود[١٦٠].

### ٤١. عمر بن أبان الكلبي

قال ابن داود: ومن أصحابنا من أثبته الكليني[١٦١].

ذكـره العلامة في الخلاصـة بعنوان: عمر بن أبان الكلبـي[١٦٢]. ولكن ورد في عدّة نسـخ خطيـة: الكليني. والظاهر أنّ النسـخة التي كانت عند ابـن داود أيضًا كذلك.

### ٤٢. عيسى بن أبي منصور شلقان

قال ابن داود: واعلم أن عيسى هذا غير ابن صبيح العرزمي، وإن كان أبو منصور اسمه صبيح ولكنه غير شلقان، ومن أصحابنا من توهمه إياه والشيخ قد بين اختلافهما[١٦٣].

أقول: ظاهر العلامة في المقام اتّحاد عيسى بن صبيح العرزمي مع عيسى بن أبي منصور[١٦٤].

وقال السيّد الخوئي: ما ذكره ابن داود هو الصحيح، ويدلّ على ذلك أمران:

الأوّل: أنّه ذكر البرقي والشيخ كلا منهما مستقلًا، وهذا آية التغاير، ولعلّه إلى ذلك أشار ابن داود في قوله: والشيخ قد بين اختلافهما.

الثاني: أنّه قد صرّح البرقي والصدوق بأنّ عيسى بن أبي منصور مولى، وقد صرّح النجاشي بأنّ ابن صبيح عربي صليب. هذا، ولا أثر للبحث عن الاتّحاد والتغاير، بعد اعتبار كلّ منهما[١٦٥].

ولكن قال السيّد التفرشي: والذي يخطر ببالي أنّهم واحد كما يظهر من الكشّي والخلاصة.

وما ذكره الشيخ مرّة بعنوان: ابن أبي منصور، ومرّة بعنوان: ابن شلقان، ومرّة بعنوان: ابن صبيح، لا يدلّ على التعدّد، لأنّ مثل هذا كثير في كتابه مع قطعنا بالاتّحاد[١٦٦].

قال الوحيد: لا يخفى ظهور اتّحادهما للمصنّف والتفرشي والوجيزة والبلغة بعد الخلاصة والكشي، وذكر الشيخ إيّاه متعددًا لا يقتضي كما لا يخفى على المطّلع بكتابه وحاله على أنّه لو اقتضى لكان أزيد من اثنين[١٦٧].

### ٤٣. عيسى بن عمرو السنائي

قال ابن داود: ذكر بعض أصحابنا في تصنيفه أنّه الشيباني والذي نقلته ضبط الشيخ بخطّه[١٦٨].

ذكره العلامة في الخلاصة بعنوان: عيسى بن عمر الشيباني[١٦٩].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٧٠].

### ٤٤. الفضل بن عثمان المرادي

كذا رأيته في نسخ بعض أصحابنا ورأيت بخط الشيخ أبي جعفر في كتاب الرجال: الفضيل مصغّرًا. رجال ابن داود، الرقم: ١١٨٢

أقول: هكذا أثبته العلامة في خلاصته[١٧١]. إلا أنّه تبع النجاشي في المقام[١٧٢]. وهذا وإن كان مخالفًا لما أثبته الشيخ ـ كما قال ابن داود ـ[١٧٣] إلا أنّه موافق لما ورد في أسانيد الروايات[١٧٤].

### ٤٥. الفضيل بن محمّد بن راشد

قال ابن داود: مولى الفضل البقباق «قي» مولى كوفي ثقة. كذا رأيته في كتاب بعض الأصحاب، ورأيت بخط الشيخ: الفضل مولى محمّد بن راشد[١٧٥].

أقول: هكذا أثبته العلامة في خلاصته[١٧٦]. إلا أنّ الشيخ قال: الفضل، مولى محمّد بن راشد[١٧٧]. وهذا العنوان ورد في بعض الأسانيد أيضًا[١٧٨].

ثمّ إنّ المحدّث الحرّ قال: الظاهر أنّ التوثيق للبقباق، وأنّ «الفضل» اسم برأسه[١٧٩].

وهذا ليس ببعيد، فإنّ فضيل بن محمّد لو كان له كتاب فلماذا لم يتعرّض له الشيخ والنجاشي في فهرستيهما؟

### ٤٦. الفيض بن المختار الجعفي الكوفي

قال ابن داود: كذا رأيته في خَطِّ الشيخ أبي جعفر، وبعض أصحابنا أثبته الخثعمي، الأوّل أثبت[١٨٠].

أثبته العلامة في خلاصته بعنوان: فيض بن المختار الخَثْعَميّ الكوفي[١٨١].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما في المصادر الرجالية[١٨٢].

### ٤٧. محمّد بن بشر السوسنجردي

قال ابن داود: بالسين المهملة قبل الواو وبعدها والنون والجيم والراء والدال المهملتين، ومن أصحابنا من قال عوض النون التاء المثناة فوق، وعوض الراء الزاي، وهو وهم[١٨٣].

أقول: أثبته العلامة في الخلاصة بعنوان: محمّد بن بِشْر السوستجزدي - بالسين قبل الواو وبعدها، والتاء المنقّطة فوقها نقطتين والجيم، والزاي والدال المهملة-[١٨٤].

ولكن ما ذكره ابن داود موافق لما في المصادر الرجالية[١٨٥].

### ٤٨. محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الزراري

قال ابن داود: وبعض أصحابنا أثبته الرازي وهو غلط، إنّما هو الزراري[١٨٦].

أثبته العلامة في الخلاصة بعنوان: الزراري[١٨٧]. إلا أنّ في بعض نسخه الخطية: الرازي. والظاهر أنّ النسخة التي كانت عند ابن داود أيضًا: الرازي.

### ٤٩. محمّد بن مقلاص

قال ابن داود: بالسين، وبعض أصحابنا أثبته بالصاد المهملة والأول اختارهُ شيخنا أبو جعفر[١٨٨].

قد أثبته العلامة بعنوان محمّد بن مقلاص[١٨٩]. وهو موافق لما ورد في المصادر الرجالية[١٩٠].

### ٥٠. النعمان بن عجلان

قال ابن داود: من بني زريق، بالزاي المضمومة والراء المفتوحة. ومن أصحابنا من ذكره وقدم الراء على الزاي وهو وهم، فبنو زريق بتقديم الزاي منسوبون إلى زريق بن عبد حارثة، قال صاحب العجالة: وبنو زريق جماعة من الأنصار ومن أولادهم، وعامتهم في المدينة[١٩١].

قال العلامة في الخلاصة: النعمان بن عجلان من بني رزيق ـ بالراء المضمومة، والزاي المفتوحة ـ[١٩٢].

أقول: ما ذكره ابن داود موافق لما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٩٣].

وقال ابن حجر: النعمان بن عجلان بن النعمان بن عامر بن زريق الأنصاري الزرقي وذكر المبرد أنّ علي بن أبي طالب استعمل النعمان هذا على البحرين، فجعل يعطي كلّ من جاءه من بني زريق[١٩٤].

### ٥١. نوفل بن فروة الأشجعي

قال ابن داود: ومن أصحابنا من قال: إنّه ابن قرة وهو وهم[١٩٥].

ورد في الخلاصة: نَوْفَل بن قرة[١٩٦].

إلا أنّ ما ذكره ابن داود موافق لما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ[١٩٧].

## الهوامش

(١) موسوعة طبقات الفقهاء: ٨/ ٧٠ـ٧١.
وللتفصيل لاحظ رياض العلماء: ٥/ ٥٠٩؛ رجال ابن داود: ١١١، الرقم ٤٣٤؛ أمل الآمل: ٢/ ٧١؛ روضات الجنات: ٢/ ٢٨٧؛ أعيان الشيعة: ٥/ ١٨٩؛ طبقات أعلام الشيعة: ٣/ ٤٣؛ مصفّى المقال: ١٢٦؛ الذريعة: ١٠/ ٨٤.

(٢) موسوعة طبقات الفقهاء: ٨/ ٧٧/ ٨٢.
وللتفصيل لاحظ رجال ابن داود: ١١٩، الرقم: ٤٦١؛ إيضاح الاشتباه (المقدمة)؛ الوافي بالوفيات: ١٣/ ٨٥؛ لسان الميزان: ٢/ ١٧، الرقم: ١٢٩٥؛ مجالس المؤمنين: ١/ ٥٧٠؛ أمل الآمل: ٢/ ٨١؛ رياض العلماء: ١/ ٣٥٨؛ روضات الجنات: ٢/ ٢٦٩؛ أعيان الشيعة: ٥/ ٣٩٦؛ طبقات أعلام الشيعة: ٣/ ٥٢؛ مصفّى المقال: ١٣١.

(٣) كما هو الحال في رجال النجاشي وفهرست الشيخ.

(٤) وفيه تعريف بالكتابين أيضًا.

(٥) قاموس الرجال: ١/ ٣٥ـ٤٠.

(٦) قاموس الرجال: ١/ ٢٤ـ٢٥

(٧) قاموس الرجال: ١/ ٥٦.

(٨) قاموس الرجال: ١/ ٥٦ـ٥٧.

(٩) ما نقلنا عن خلاصة الأقوال مغاير في بعض الأحيان عمّا في النسخة المطبوعة، فإنّا صحّحنا كتاب خلاصة الأقوال وفقًا لعدّة النسخ الخطّية، وسيصدر قريبًا ـ إن شاء الله ـ في ضمن منشورات مركز تراث الحلة. نعم، الأرقام مطابق لما في المطبوعة.

(١٠) رجال ابن داود، الرقم: ٢.

(١١) خلاصة الأقوال، الرقم: ٦٤.

(١٢) إيضاح الاشتباه، الرقم: ٧.

(١٣) رجال النجاشي، الرقم: ٢٦١.

(١٤) رجال ابن داود، الرقم: ٢٠

(١٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ٥.

(١٦) رجال الطوسي، الرقم: ٥٢٣١.

(١٧) رجال ابن داود، الرقم: ٢١.

(١٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ٨.

(١٩) لاحظ الفهرست، الرقم: ٣؛ رجال النجاشي، الرقم: ١٤.

(٢٠) رجال ابن داود، الرقم: ٥١.

(٢١) إيضاح الاشتباه، الرقم: ٩٣.

(٢٢) خلاصة الأقوال، الرقم: ٨٩.

(٢٣) الأنساب: ٣/ ٥٧٦ـ٥٧٧.

(٢٤) معجم البلدان: ٣/ ٤٣٩ـ٤٤٠.

(٢٥) رجال ابن داود، الرقم: ٦٩.

(٢٦) خلاصة الأقوال، الرقم: ٧٦.

(٢٧) لاحظ رجال النجاشي، الرقم: ١٩٣.

(٢٨) لاحظ الفهرست، الرقم: ٧١.

(٢٩) لاحظ رجال الطوسي، الرقم: ٦٠٠٨.

(٣٠) لاحظ تهذيب الأحكام: ١/ ١٦٨، ح٥٤؛ ٦/ ٢٥، ح١.

(٣١) رجال ابن داود، الرقم: ١٢٢.

(٣٢) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٠٧. ولاحظ رجال النجاشي، الرقم: ٢٠١؛ الفهرست، الرقم: ٩٤؛ إيضاح الاشتباه، الرقم ٤٦؛ رجال ابن داود: ٤١، الرقم: ١٢٢.

(٣٣) رجال ابن داود، الرقم: ١٤٥.

(٣٤) لاحظ إيضاح الاشتباه، الرقم: ٥؛ خلاصة الأقوال، الرقم: ٦٢.

(٣٥) نضد الإيضاح: ٥١.

(٣٦) اللباب في تهذيب الأنساب: ٣/ ١٠٣. ولاحظ أيضًا الأنساب: ٥/ ٨٢.

(٣٧) معجم البلدان: ٤/ ٤٦٨ـ٤٦٩.

(٣٨) رجال ابن داود، الرقم: ١٥٨

(٣٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ٥٤.

(٤٠) رجال الطوسي، الرقم: ١٢٥٤؛ الرقم: ١٨٤١.

(٤١) لاحظ الأمالي (للشيخ الطوسي): ٢٧٠، ح٤٠.

(٤٢) لاحظ رجال النجاشي، الرقم: ١٧٢.

(٤٣) لاحظ رجال البرقي: ٢٨.

(٤٤) لاحظ الأمالي (للشيخ الطوسي): ٤٧٨، ح١٤؛ ٤٨٢، ح٢٣؛ ٤٨٥، ح٣٢؛ ٦٠٢، ح٣.

(٤٥) رجال ابن داود، الرقم: ٢٣١.

(٤٦) إيضاح الاشتباه، الرقم: ١١٦، وذكره البرقي في: رجال البرقي ١/ ٦٧: «خديم».

(٤٧) رجال ابن داود، الرقم: ٢٧٣.

(٤٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٧٢.

(٤٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ١١٧٢.

(٥٠) تهذيب التهذيب: ١/ ٤٤٩، الرقم: ٩٥٢.

(٥١) رجال ابن داود، الرقم: ٣٢٢

(٥٢) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٨٩.

(٥٣) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٢٤. ولاحظ رجال الطوسي، الرقم: ٦٠٣٨.

(٥٤) الخرائج والجرائح: ١/ ٤٧٦ـ٤٧٧، وفيه: سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة؛ وسنة تسع وستّين؛ ولكنه تصحيح اجتهادي على خلاف النسخ.

(٥٥) يُنظر: خاتمة المستدرك: ٣/ ٢٤٨.

(٥٦) أي المطيع.

(٥٧) التنبيه والإشراف: ٣٤٦. ولاحظ أيضًا

الكامل: ٨/ ٤٨٦؛ العبر: ٢/ ٥٦؛ البداية والنهاية: ١١/ ٢٢٣.

(٥٨) رجال ابن داود، الرقم: ٣٦٣.

(٥٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ٣٢١.

(٦٠) رجال الطوسي، الرقم: ٢٣٧٢.

(٦١) لسان الميزان: ٢/ ١٥٦، الرقم: ٦٨٧.

(٦٢) رجال ابن داود، الرقم: ٣٧٤

(٦٣) خلاصة الأقوال، الرقم: ٣٥١.

(٦٤) ينظر: رجال الكشي: ٧٨، الرقم: ١٣٣؛ رجال البرقي: ٤؛ ٧؛ رجال الطوسي، الرقم: ٥١٢؛ ٩٢٥؛ ٩٧١.

(٦٥) رجال ابن داود، الرقم: ٤٢٨.

(٦٦) خلاصة الأقوال، الرقم: ٢٤٢.

(٦٧) استقصاء الاعتبار: ٤/ ٣٨٠.

(٦٨) رجال ابن داود، الرقم: ٤٨٦.

(٦٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ٢٢٧.

(٧٠) رجال الطوسي، الرقم: ٥٧٦١.

(٧١) رجال ابن داود، الرقم: ٥١٠.

(٧٢) خلاصة الأقوال، الرقم: ٣٢٢.

(٧٣) رجال ابن داود، الرقم: ٥٢٤

(٧٤) خلاصة الأقوال، الرقم: ٣٠٥.

(٧٥) رجال ابن داود، الرقم: ٥٤٦.

(٧٦) خلاصة الأقوال، الرقم: ٣٧٢.

(٧٧) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٦٧. ولاحظ إيضاح الاشتباه، الرقم ٢٤٥؛ رجال النجاشي، الرقم: ٣٨٨؛ رجال الطوسي، الرقم: ٢٥٥٨، وفيه: خالد بن ماد القلانسي؛ رجال الطوسي، الرقم: ٢٤٨٦، وفيه: خالد بن مازن القلانسي؛ رجال الطوسي، الرقم: ٢٥٥٥؛ وفيه: خالد بن زياد القلانسي؛ ومثله في رجال البرقي: ٣١.

(٧٨) رجال ابن داود، الرقم: ٥٤٧.

(٧٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ٣٧٠.

(٨٠) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٦٥. يُنظر: إيضاح الاشتباه، الرقم ٢٤٧؛ رجال الطوسي، الرقم: ٢٤٩٢، وفيه: الجوان. ومثله في رجال البرقي: ٣١؛ من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٥٤.

(٨١) رجال ابن داود، الرقم: ٥٧٠.

(٨٢) خلاصة الأقوال، الرقم: ٣٩١.

(٨٣) رجال الطوسي، الرقم: ٥٦٩٢.

(٨٤) رجال ابن داود، الرقم: ٦٠٤.

(٨٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ٤١٨.

(٨٦) لاحظ الفهرست، الرقم: ٢٩٧؛ رجال الطوسي، الرقم: ٦١٣٠.

(٨٧) لاحظ رجال النجاشي، الرقم: ٤٤٦.

(٨٨) رجال ابن داود، الرقم: ٦٢٠.

(٨٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ٤٤٠.

(٩٠) لاحظ رجال الطوسي، الرقم: ٥٦٩.

(٩١) لاحظ تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٧٧ـ٢٧٨، الرقم: ٥٩٧.

(٩٢) رجال ابن داود، الرقم: ٦٢١.

(٩٣) خلاصة الأقوال، الرقم: ٤١٥.

(٩٤) الفهرست، الرقم: ٣١١.

(٩٥) رجال النجاشي، الرقم: ٤٤٣.

(٩٦) رجال ابن داود، الرقم: ٦٣٥.

(٩٧) خلاصة الأقوال، الرقم: ٤٠٩.

(٩٨) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٧٥. ولاحظ رجال الكشي: ١٠٢، الرقم: ١٦٢.

(٩٩) رجال ابن داود، الرقم: ١٨٦

(١٠٠) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٣٧٨.

(١٠١) رجال النجاشي، الرقم: ٤٤٨.

(١٠٢) رجال ابن الغضائري: ٦١، الرقم: ٥١.

(١٠٣) رجال الطوسي، الرقم: ٢٦٨٥.

(١٠٤) رجال الطوسي، الرقم: ١٤٠٩.

(١٠٥) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ١٠٧٧.

أقول: نقل الجزائري العبارة عن الشهيد بما لفظه: وإنّما القبيلة المعروفة عن بطونها بالمهملة مع القاف؛ انتهى. قلت: وفي كتب الأنساب ذكروا الخارفي تارة بكسر الراء وأُخرى بفتحها، ونسبوا ذلك إلى خارف بن عبد الله، وهو بطن من همدان. حاوي الأقوال: ٣/ ٤٧٦ ولاحظ الأنساب: ٢/ ٣٠٥.

(١٠٦) رجال ابن داود، الرقم: ١٩٧.

(١٠٧) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٣٩٥.

(١٠٨) لاحظ رجال الطوسي، الرقم: ٥٣٠٧.

(١٠٩) رجال ابن داود، الرقم: ٦٦٨.

(١١٠) خلاصة الأقوال، الرقم: ٤٥١.

(١١١) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٨٤.

(١١٢) لاحظ رجال النجاشي، الرقم: ٤٧٠.

(١١٣) رجال ابن داود، الرقم: ٦٧٦.

(١١٤) خلاصة الأقوال، الرقم: ٤٥٧.

(١١٥) إيضاح الاشتباه، الرقم: ٣٠٣.

(١١٦) لاحظ رجال النجاشي، الرقم: ٤٧٦؛ رجال الكشي: ٣١٨؛ الفهرست، الرقم: ٨٦٤؛ رجال الطوسي، الرقم: ٢٨٠٧. ومثله في رجال البرقي: ٤٣.

(١١٧) لاحظ الغيبة: ١٧٢؛ كامل الزيارات: ١٨٨، ح٤؛ تهذيب الأحكام: ٦/ ٣١٢، ح٧٠.

(١١٨) رجال ابن داود، الرقم: ٧٤٤.

(١١٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ١١٥٨.

(١٢٠) الطبقات الكبرى: ٦/ ١٨١. ولاحظ أيضًا الجرح والتعديل: ٤/ ٣٨٧؛ أسد الغابة: ٢/ ٣٨٦.

(١٢١) رجال ابن داود، الرقم: ٧٥٩.

(١٢٢) خلاصة الأقوال، الرقم: ١١٥٨.

(١٢٣) لاحظ رجال الطوسي، الرقم: ٣٠٣٨.

(١٢٤) رجال ابن داود، الرقم: ٢٣٩.

(١٢٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٥٣٤.

(١٢٦) ينظر: رجال الطوسي، الرقم: ٥٠٨١.

(١٢٧) رجال ابن داود، الرقم: ٨١٠

(١٢٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ١١٩٧.

(١٢٩) ينظر: التاريخ الكبير: ٧/ ٧٣، الرقم: ٣٣٥؛ الجرح والتعديل: ٧/ ٢٩؛ الثقات: ٥/ ٢٨١؛ تهذيب الكمال: ١٤/ ٢٦٨.

(١٣٠) رجال ابن داود، الرقم: ٢٥١.

(١٣١) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٤٦٦.

(١٣٢) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ١٠٨٠.

(١٣٣) ينظر: رجال الطوسي، الرقم: ٦٢١٨.

(١٣٤) رجال ابن داود، الرقم: ٨٦٣.

(١٣٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ٦٠٦.

(١٣٦) ينظر: رجال الطوسي، الرقم: ٦١٦٨.

(١٣٧) رجال ابن داود، الرقم: ٢٧٢.

(١٣٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٤٦٠.

(١٣٩) ينظر: رجال الطوسي، الرقم: ١٥٣٥.

(١٤٠) رجال ابن داود، الرقم: ٢٨٧.

(١٤١) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٤٩١.

(١٤٢) إيضاح الاشتباه، الرقم: ٤٧٤.

(١٤٣) رجال ابن داود، الرقم: ٩٣٦.

(١٤٤) خلاصة الأقوال، الرقم: ٦٥٦.

(١٤٥) إيضاح الاشتباه، الرقم ٤٧٧.

(١٤٦) لاحظ رجال النجاشي، الرقم: ٦٢٨.

(١٤٧) الأنساب: ٤/ ١٧٨.

(١٤٨) لاحظ الفهرست، الرقم: ٤٧٣؛ رجال الطوسي، الرقم: ٣٢٣١؛ تاريخ الإسلام: ١٢/ ٢٦٤؛ لسان الميزان: ٣/ ٤٢٨ـ٤٢٩، الرقم: ١٦٧٩.

(١٤٩) الكافي: ٤/ ٣٦٤، ح١٠؛ ٧/ ١٩٩، ح٥ـ٦؛ الخصال: ١/ ٦٢، ح٨٨؛ تهذيب الأحكام: ٣/ ١٦٠، ح٥؛ ٣/ ١٩٤، ح١٧؛ ٣/ ٢٤٤، ح٤١؛ ٧/ ٧٨، ح٥٠؛ ٩/ ٩٣، ح١٤٠؛ الأمالي (للطوسي): ١٨٩، ح٢٠.

(١٥٠) رجال ابن داود، الرقم: ٩٤٣.

(١٥١) خلاصة الأقوال، الرقم: ٦٦٩.

(١٥٢) إيضاح الاشتباه، الرقم ٤٩٣.

(١٥٣) توضيح المشتبه: ٢/ ٣٨٣ـ٣٨٤.

(١٥٤) رجال ابن داود، الرقم: ٩١٠.

(١٥٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ٦٤٥.

(١٥٦) ينظر: من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٨١؛ رسالة أبي غالب الزراري: ١٧٤؛ رجال الطوسي، الرقم: ٣١٩٤؛ رجال البرقي: ١٠؛ تهذيب الكمال: ١٩/ ١٧٣ـ١٧٦، الرقم: ٣٦٩٤؛ تهذيب التهذيب: ٧/ ٥٠ـ٥١، الرقم: ١٠٦؛ ميزان الاعتدال: ٣/ ١٧ـ١٨، الرقم: ٥٤٠٥.

(١٥٧) ينظر: الكافي: ٢/ ٢٠٢، ح١٠؛ ٢/ ٦٦٨، ح١٤. وكذا بعنوان الوصّافي. الكافي: ٢/ ١١٠، ح٧؛ ٢/ ١٥٦، ح٢٩؛ ٢/ ١٦٥، ح٣؛ ٤/ ١٥، ح٣.

(١٥٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ٥١٨.

(١٥٩) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ١٠٠٧. ولاحظ رجال الطوسي، الرقم: ٥٣٣٩ وفيه: علي بن يحيى بن الحسن.

(١٦٠) رجال ابن داود، الرقم: ١٠٨٤.

(١٦١) خلاصة الأقوال، الرقم: ٦٩٣.

(١٦٢) رجال ابن داود، الرقم: ١١٤٢

(١٦٣) لاحظ خلاصة الأقوال، الرقم: ٧٠٧ و٧١١.

(١٦٤) معجم رجال الحديث: ١٤/ ٢٠٩، الرقم: ٩٢٠٦.

(١٦٥) نقد الرجال: ٣/ ٣٨٦، الرقم: ٤٠٢٢.

(١٦٦) تعليقة على منهج المقال: ٢٧٢ـ٢٧٣.

(١٦٧) رجال ابن داود، الرقم: ٣٧٠.

(١٦٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٥١٩.

(١٦٩) ينظر: رجال الطوسي، الرقم: ٦١٦٥.

(١٧٠) خلاصة الأقوال، الرقم: ٧٧٢.

(١٧١) ينظر: رجال النجاشي، الرقم: ٨٤١.

(١٧٢) ينظر: الفهرست، الرقم: ٥٧٠ و٥٧١.

(١٧٣) ينظر: الكافي: ٤/ ٧٧، ح٥؛ من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٦٧، ح٤٨٤؛ ٢/ ١٢٣، ح١٩٠٩؛ ٤/ ١٦٦، ح٥٣٧٧؛ ثواب الأعمال: ١٤؛ تهذيب الأحكام: ٣/ ٣٢٩، ح٥٦.

(١٧٤) رجال ابن داود، الرقم: ١١٨٣

(١٧٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ٧٦٧.

(١٧٦) رجال الطوسي، الرقم: ٣٨٦٠.

(١٧٧) ينظر: الغيبة للنعماني: ٢٦٣.

(١٧٨) وسائل الشيعة: ٣٠/ ٤٤٨. ولاحظ أيضًا قاموس الرجال: ٨/ ٤٤٠. قريب منه في معجم رجال الحديث: ١٤/ ٣٥٥، الرقم: ٩٤٥١.

(١٧٩) رجال ابن داود، الرقم: ١١٨٥.

(١٨٠) خلاصة الأقوال، الرقم: ٧٧٥.

(١٨١) ينظر: رجال النجاشي، الرقم: ٨٥١؛ رجال الطوسي، الرقم: ٣٨٨١.

(١٨٢) رجال ابن داود، الرقم: ١٢٩٧.

(١٨٣) خلاصة الأقوال، الرقم: ٩٥٤.

(١٨٤) ينظر: رجال النجاشي، الرقم: ١٠٣٦؛ لسان الميزان: ٥/ ٩٣، الرقم: ٣٠٤.

(١٨٥) رجال ابن داود، الرقم: ١٣٦٣.

(١٨٦) خلاصة الأقوال، الرقم: ٩٠٣.

(١٨٧) رجال ابن داود، الرقم: ٤٦٧

(١٨٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٥٨١.

(١٨٩) ينظر: رجال الكشي: ٢٩٠؛ رجال الطوسي، الرقم: ٤٣٢١

(١٩٠) رجال ابن داود، الرقم: ١٦٠٩.

(١٩١) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٠٣٩.

(١٩٢) ينظر: رجال الطوسي، الرقم: ٨٣٨.

(١٩٣) الإصابة: ٦/ ٣٥١ـ٣٥٢، الرقم: ٨٧٦٧.

(١٩٤) رجال ابن داود، الرقم: ٥٢١.

(١٩٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٦٧٥.

(١٩٦) ينظر: رجال الطوسي، الرقم: ٨٤٨.

## المصادرُ والمراجعُ


١. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ط ١، ١٤١٩ هـ.

٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البر، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت، ط ١، دار الجيل، ١٤١٢هـ.

٣. أسد الغابة، ابن الأثير، بيروت،دار الكتاب العربي.

٤. الإصابة في معرفة الصحابة، أحمد بن عليّ بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ.

٥. الأمالي، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، قم: مؤسّسة البعثة، ط ١، ١٤١٧هـ.

٦. الأمالي، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، قم: مؤسّسة البعثة، ط ١، ١٤١٤هـ.

٧. الأنساب، عبد الكريم بن محمّد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

٨. إيضاح الاشتباه، الحسن بن يوسف بن المطهّر (العلامة الحلي)، تحقيق: محمّد الحسون، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ط ١، ١٤١١هـ.

٩. بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمّد، أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفّار، تصحيح ميرزا حسن كوچه باغي، طهران: منشورات الأعلمي، ١٤٠٤هـ.

١٠. التاريخ الكبير، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، ديار بكر: المكتبة الإسلامية.

١١. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمّد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، تحقيق محمّد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط ١، ١٤١٤ هـ.

١٢. تهذيب الأحكام، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، تهران: دار الكتب الإسلامية، ط ٣، ١٣٦٤ ش.

١٣. تهذيب التهذيب، أحمد بن عليّ بن أحمد بن حجر العسقلاني، بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ.

١٤. تهذيب الكمال في أحوال الرجال،

أبوالحجاج يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط ٤، ١٤٠٦هـ.

١٥. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، تحقيق: السيّد محمّد مهدي السيّد حسن الخرسان، قم: منشورات الشريف الرضي، ط ٢، ١٣٦٨ ش.

١٦. الجرح والتعديل، الرازي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٣٧١هـ.

١٧. خاتمة مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٨. الخصال، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، تصحيح: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

١٩. خلاصة الأقوال في علم الرجال الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلي (العلامة الحلي)، تحقيق: جواد القيومى الإصفهاني، قم: مؤسّسة نشر الفقاهة، ط ١، ١٤١٧هـ.

٢٠. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن عليّ بن داوود الحلي، تحقيق: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، ط ١، ١٣٩٢هـ.

٢١. رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلالي، قم: دار الحديث، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٢٢. رجال البرقي، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، تحقيق السيّد الماموي كاظم الموسوي، تهران: جامعة طهران، ١٣٨٣ هـ.

٢٣. رجال الطوسي، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، تصحيح وتحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، ط ١، ١٤١٥هـ.

٢٤. رجال الكشي، أبو عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، تحقيق: حسن المصطفوي، جامعة مشهد، ١٣٩٠ هـ.

٢٥. رجال النجاشي، تحقيق وتعليق: محمّد باقر ملكيان، قم: بوستان كتاب، ط ١، ١٣٩٤ ش.

٢٦. الطبقات الكبرى، محمّد بن سعد، بيروت، دار صادر.

٢٧. الفهرست، أبو جعفر محمّد بن الحسن

الطوسي، تصحيح: السيد عبد العزيز الطباطبائي، قم، ط ١، مكتبة المحقّق الطباطبائي.
٢٨. قاموس الرجال، محمّد تقي التستري، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي، ط ١، ١٤١٩ هـ.
٢٩. الكافي، محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، تصحيح: عليّ أكبر الغفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط ٥، ١٣٦٣ ش.
٣٠. كامل الزيارات، جعفر بن محمّد بن قولويه القمي، تحقيق: جواد القيومي، قم، مؤسّسة نشر الفقاهة، عيد الغدير، ط ١، ١٤١٧هـ.
٣١. اللباب في تهذيب الأنساب، عزّ الدّين ابن الأثير الجزري، بيروت، دار صادر.
٣٢. لسان الميزان، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠هـ.
٣٣. من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق)، تصحيح: عليّ أكبر الغفاري، ق، ط ٢، مؤسّسة النشر الإسلامي.
٣٤. نقد الرجال، السيّد مصطفى الحسيني التفرشي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ط ١، ١٤١٨هـ.